

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

مراجعة وضبط أسعار التمدرس في القطاع الخاص

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

تشهد أسعار التمدرس تباين كبير على مستوى رسوم التسجيل في المؤسسات التعليمية بالقطاع الخاص، سواء في مبالغ التسجيل أو نفقات التأمين والنقل والإطعام المدرسي. حيث أن هذه الأثمنة تتراوح ما بين 350 إلى 3000 درهم أو أكثر في بعض الحالات، لهذا يذهب أولياء التلاميذ إلى المؤسسات التي تناسب الخدمات التي يرغبون بها والتي تستجيب أيضا لقدراتهم المادية في إطار مبدأ العرض والطلب.

وفي إنتظار تفعيل الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم (2015-2030) يضمن مراجعة وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي المنظم للتعليم الخصوصي مع مراعاة جانب الأثمنة، وذلك حسب ما توفره هذه المؤسسات التعليمية من خدمات، ووضع دفتر تحملات تقن وتنظم الاستفادة من التدابير التحفيزية للدولة وذلك حسب نوعية هذه المدراس الخصوصية والأسلاك المدرسية التي توفرها.

فإنني أسألكم السيد الوزير المحترم :

.عن التدابير التي ستتخذونها من أجل مراجعة وضبط أسعار التمدرس في المؤسسات التعليمية بالقطاع الخاص؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

سكيحيلا حياة